محضر تقريري للجلسة ١٣ /١٥/٢/٢/

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الثالثة عشر من الفترة الثانية للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الخامس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ٤ / صفر /١٤٤٢هـ الموافق ٢٢ / سبتمبر /٢٠٢٠م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

ثم اشاد الأخ /رئيس المجلس بالمواقف التي اتخذها الكونجرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي والبرلمان الفرنسي مؤخراً بمنع بيع الأسلحة للسعودية والأمارات التي تقوم بقتل الشعب اليمني ، منوهاً بأنه سيوجه رسائل شكر لهذه البرلمانات على مواقفها المشرفة والشجاعة تجاه الشعب اليمني .

بعد ذلك استمع المجلس إلى جزء من تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن الحساب الختامي للمجلس للعام ٢٠١٤م .

كما استمع إلى تقرير لجنة التنمية والنفط بشأن نزولها الميداني إلى المنافذ الجمركية البرية التي تحتجز فيها عدداً من القاطرات المحملة بالمشتقات النفطية .. وقد أجرى الأعضاء نقاشاً مستفيضاً حول التقرير والتوصيات الواردة فيه حيث أكدوا على أهمية قيام شركة النفط بإجراءات صارمة لمكافحة السوق السوداء والتهريب للمشتقات النفطية وضبط كل المهربين والمتاجرين بالمواد التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة حيث اصبحت كثيراً من المحطات تبيع هذه المواد بسعر السوق السوداء وبتفاوت من محطة إلى أخرى دون حسيب أو رقيب عليها ، كما انتشرت السوق السوداء بطول البلاد وعرضها في حين أن محطات الشركة نفسها ليس لديها مواداً كافية لتغطية السوق ..

منوهين بعدم التزام الشركة بتوصيات المجلس السابقة قبل الأزمة وقبل احتجاز السفن ، وهي عدم تفريغ خزانات ميناء الحديدة إلى خزانات المحطات بأمانة العاصمة منها خزانات الصباحة .. كما طالبوا من الشركة بعمل إعلانات عبر وسائل الإعلام للتجار الراغبين باستيراد المشتقات النفطية بشرط أن يوصلوا المواد إلى ميناء الحديدة كي لا تتحمل الشركة أي غرامات بسبب احتجاز السفن من قبل تحالف العدوان ، كما طالبوا الشركة بإيجاد بدائل لحل هذه المشكلة والتي طال امدها .. وايضاً بتوفير حصص للمديريات المحررة في محافظتي مأرب والضالع لأنها لم تصلها أي مشتقات نفطية .

كما استمع المجلس إلى إيضاحات من الاخ / وزير النفط حول التقرير والتوصيات وملاحظات الأعضاء من خلال النقاش ، مبدياً شكره وتقديره للأخوة / رئيس وأعضاء المجلس واللجنة على هذا التقرير .. كما اوضح بأنه التزم بتوصيات المجلس السابقة التي ذكرها الأعضاء ونفذها وتم تفريغ خزانات ميناء الحديدة إلى خزانات الصباحة وايضاً إلى محطات خاصة وقاطرات وإلا لما استمر هذا المخزون مدة (١٣٥) يوماً على الرغم من ان الخزانات الخاصة بالشركة كانت لاتكفي حتى لعشرة أيام وأن هذه الكميات تم توزيعها على جميع المحافظات التي تحت سلطة المجلس السياسي .. كما قامت الوزارة والشركة بإجراءات كثيرة لمكافحة التهريب منها تشكيل لجان متابعة مشتركة مع وزارة الداخلية والجهات المختصة ..أيضاً قامت الوزارة بعدد من المؤتمرات الصحفية ، ومطالبات للأمم المتحدة بالتدخل للأفراج عن السفن المحتجزة وأكثر من (٥٠٠) يوم وقفات احتجاجية أمام مبنى الأمم المتحدة .. مؤكداً بأن الجميع يعلم بأن سبب هذه الأزمة هي دول تحالف العدوان لقيامها باحتجاز السفن المحملة بالمشتقات النفطية ولعدد (٢٠) سفينة ولمدة (١٣٥) يوماً .. كما التزم بتنفيذ توصيات المجلس الواردة في التقرير كاملة .

بعد ذلك أوضح الأخ / مدير عام شركة النفط بأن الشركة قامت بالأعلان لأكثر من مرة عبر وسائل الإعلام للتجار الراغبين في استيراد المواد النفطية بأن عليهم التوجه إلى الشركة للتوقيع معهم على اتفاقيات الاستيراد وبشرط توصيلها إلى ميناء الحديدة بحسب توصيات المجلس تجنباً لاي غرامات تحصل بسبب احتجاز السفن من قبل دول تحالف العدوان .

وبالنسبة للسوق السوداء أكد بأن الشركة قامت بعدة إجراءات لضبطها منها محاربة التهريب من المصدر وقد تم ضبط أكثر من (١٢٠) قاطرة محملة بالنزين والديزل في الجوف وتم توصيلها إلى صنعاء وتوزيعها على السوق المحلية وتم توقيف المحطات التي تبيع المواد بسعر السوق السوداء وسحب تراخيصها .. كما أوضح بأن المحطات غير المرخصة التي انشئت حديثاً وبدون ترخيص قد قامت شركة النفط والنيابة العامة بإنزال لجان لحصر هذه المحطات وسوف يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها .. كما قامت الشركة بمصادرة الطرمبات التي انتشرت في الشوارع وابقت على المواد التي تباع في الدبات نظراً لحاجة المواطن الماسة لهذه المواد ، مؤكداً أنه لا حل لهذه الأزمة إلا بالأفراج عن السفن المحتجزة في البحر من قبل تحالف العدوان

حيث وعددها (٢٠) سفينه ومدة الحجز قد تجاوزت (١٣٠) يوماً وقد بلغت غرامات الحجز إلى (٤٣) مليون دولار .. كما أكد بأنه لا يمكن ضبط أسعار المشتقات النفطية الموردة من المحافظات الجنوبية لعدة أسباب منها فوارق أسعار الصرف في المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية حيث وصل سعر صرف الريال السعودي (٢٢٥) ريال بينما في المحافظات الشمالية (١٦٠) ريال فقط ، ايضاً سوف يؤدي ذلك إلى سحب النقد المحلي وذلك سوف يؤدي إلى انهيار اقتصادي ومشاكل أخرى .

بعد ذلك أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء